Document:	IFAD11/2/R.6
Agenda:	8
Date:	29 May 2017
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح بشأن نهج مستقبلي

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Mikio Kashiwagi
نائب الرئيس المساعد
مدير الموظفين الماليين والمراقب المالي
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.kashiwagi@ifad.org

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب والمحاسبة
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
شعبة المراقب والمحاسبة
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية
روما، 29-30 يونيو/حزيران 2017

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي i

أولا – الخلفية 1

ثانيا– الاعتبارات المالية 4

ثالثا – الخيارات 11

الخيار 1: الاستمرار في توفير التمويل لإطار القدرة على تحمل الموارد ولكن مع مواءمة نموذج التعويض مع مثيله في المؤسسات المالية الدولية الأخرى 11

الخيار 2: وقف العمل بإطار القدرة على تحمل الديون باعتباره آلية مباشرة لتخفيف أعباء الدين وإدارتها بدءا من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مع ضمان التعويض عن المبالغ المعتمدة بالفعل بموجب الإطار 12

الملاحق

الملحق الأول– تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون حسب القائمة والبلد لفترات التجديد العاشر والحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق 15

الملحق الثاني– المنهجيات المطبقة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى 17

الملحق الثالث– نص مقترح إدراجه في قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق 20

موجز تنفيذي

1- اعتمد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007 لدعم تخفيف أعباء الديون وإدارتها في البلدان الفقيرة بهدف مساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية. ويمثل الإطار منتجاً هجيناً: حيث تتلقى البلدان المؤهلة للحصول على قروض تيسيرية للغاية مساعدة مالية في شكل منح وليس في شكل قروض (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفقرة 5). غير أنه من المتوقع أن يتم تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة التي كان ليتكبدها في حالة قُدمت الموارد المالية إلى هذه البلدان بشروط إقراض تيسيرية للغاية.

2- وفي سياق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، طلب المندوبون أن يعرض الصندوق ورقة عن خبراته في تطبيق الإطار – وخبرات المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى كذلك – بشأن الخسائر الصافية الفعلية والمقدّرة في مدفوعات سداد الفائدة[1] وأصل مبلغ الدين. كما طُلب من الصندوق تقديم مقترحات بشأن النُهُج المستقبلية إزاء التعويض وفقا للوثيقة EB 2007/90/R.2، "الترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق"[2] .

3- وهناك مخاطر تتمثل في أن سياسة التعويض الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون لا توفر تعويضات كافية للصندوق عن التكاليف التي يتكبدها لخدمة الديون (بما في ذلك مدفوعات سداد الفائدة وأصل الدين). ويمكن أن يؤثر ذلك بالسلب على موارد الصندوق ويحد من قدرته على تنفيذ ولايته. كما يمكن أن تحدث عواقب سلبية عندما يخضع الصندوق لعملية تصنيف ائتماني.

4- وتعتمد جميع المؤسسات المالية الدولية الأخرى تدابير لتخفيف أثر الإطار على سلطاتها القائمة بالالتزام. وبوجه عام، تكفل المؤسسات المالية الدولية الأخرى التعويض عن المكونين التاليين:

- تعويض مكون أصل الدين الذي يشكل عنصرا إلزاميا على أصحاب المصلحة وإضافيا لمساهمات التجديد المعيارية.
- تعويض مكون الفائدة من خلال نهج حجم معدل تخصم بموجبه مخصصات نظام التخصيص على أساس الأداء المقدمة في شكل منح، وفقا لقواعد الإطار، خصماً بقيم اسمية لضمان زيادة المخصصات المقدمة إلى البلدان الحاصلة على قروض بشروط عادية أو مختلطة، مما يؤدي إلى زيادة تدفقات القروض العائدة.

5- ويختلف الصندوق عن سائر المؤسسات المالية الدولية الأخرى في آليات التعويض لإطار القدرة على تحمل الديون لكل من مكوني أصل الدين ومبلغ الفائدة. ففي الصندوق، يجرى التنازل عن تدفقات الفائدة (ولا تدرج في أي نقاشات بشأن التعويض مع الدول الأعضاء). أما بالنسبة لتدفقات أصل الدين، فتبدي الدول الأعضاء التزامها (ومن ثم موافقتها من حيث المبدأ) بتعويض الصندوق، ولكن لا يمثل ذلك بالضرورة التزاما بمبلغ إضافي لتجديد موارد الصندوق.

---

[1] على الرغم من تقديم القروض التيسيرية للغاية بدون فائدة مع تحميلها رسوم خدمة بمقدار 0,75 في المائة سنويا، سيستخدم مصطلح "الفائدة" طوال هذه الورقة.

[2] من المفهوم أن هذه الورقة ينبغي أن تنظر أيضا في مدفوعات سداد أصل الدين.

6- وتترك الطرائق المتبعة في الإطار أثراً سلبياً مباشراً على الاستدامة المالية للصندوق لأسباب ترجع إلى عدم التجانس واختلافات التوقيت في التدفقات النقدية والمعاملات المحاسبية.[3]

7- ومنذ استحداث عملية التمويل لإطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007، التزم الصندوق بتمويل الإطار بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي[4] حسب الوضع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (تصل المبالغ المنصرفة منها إلى 805.9 مليون دولار أمريكي).[5] ومن المتوقع أن يسدّد هذا التمويل ما بين عامي 2017 و2056. وفي نهاية عام 2016، وصل مبلغ الفائدة الضائع إلى 19.1 مليون دولار أمريكي (يُتوقع أن يصل مبلغ الفائدة الضائع للفترة 2007-2056 إلى 234.9 مليون دولار أمريكي).[6]

8- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت التعهدات المستلمة لصالح الإطار من خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 2.9 مليون دولار أمريكي. ومقارنة بهدف تعويضات الإطار البالغة 3.4 مليون دولار أمريكي، مثّل ذلك نقصاً في مبلغ التعهدات بمقدار 500 000 دولار أمريكي، أو 14 في المائة من مجموع تعويضات الإطار.

9- ومن شأن آلية تعويض الإطار الحالية أن تترك أثراً مالياً أكبر في فترات تجديد الموارد في المستقبل مع زيادة حجم التعويضات المتوقعة بصورة كبيرة (أي فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: 37 مليون دولار أمريكي، وفترة التجديد الثاني عشر: 89.5 مليون دولار أمريكي؛ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الجدول 3 والملحق الأول). ولن يكون ممكناً سد فجوة التمويل هذه من خلال أنشطة الاقتراض نظراً لكون شروط الإطار تيسيرية، ومن ثم لا يمكن الاستمرار في تحملها في ظل سيناريوهات الاقتراض.

الخلاصة

10- اتفق الصندوق على تقديم منح بدلا من القروض التيسيرية، بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، لمجموعة مختارة من البلدان، مما يسهم في خفض التدفقات العائدة المستحقة للصندوق. غير أن الدول الأعضاء اتفقت على تعويض هذه الخسارة الناجمة عن التدفقات العائدة عن طريق تقديم مساهمات تعويضية إضافية بخلاف مساهمات تجديد الموارد المعتادة (التي يُفترض أن تكون ثابتة عبر الزمن في التوقعات المالية للصندوق على مستوى فترة تجديد الموارد الحالية). وحتى الآن، اعتمدت افتراضات التخطيط المالي في الصندوق على افتراض التعويض الكامل. وإذا تغير هذا الافتراض (أي افتراض تقديم تعويض جزئي أو عدم تقديم أي تعويض)، سيتعين على الصندوق خفض برنامج القروض والمنح الذي يعتبر قابلاً للتطبيق (وإلا ستنخفض السيولة المستقبلية إلى ما دون الحد الأدنى المسموح). وفي إطار فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق – وهي أول فترة لتجديد الموارد تُستحق فيها تعويضات الإطار – لم يسدد سوى تعويض جزئي. وعليه، توصلت إدارة الصندوق إلى استنتاج مفاده أن من الضروري استعراض وتعديل سياسة إطار القدرة على تحمل الديون.

[3] ينعكس أثر تمويل إطار القدرة على تحمل الديون مباشرة في الإيرادات المحتجزة كمكون سالب، في حين لا تسجل التعويضات إلا لاحقا على أساس تلقي وثيقة المساهمة، شريطة استمرار العمل بالإطار كأداة تمويل، وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

[4] سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي حسب الوضع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

[5] أسعار الصرف الفورية التاريخية لحقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي وقت صرف المبالغ.

[6] انظر الحاشية 4.

11- وتعرض إدارة الصندوق خيارين بديلين، كلاهما يقوم على افتراض تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها. ويقضي الخيار 1 باستمرار العمل بالإطار، ولكن يهدف إلى ضمان التعويض الكامل، كما هو الحال في سائر المؤسسات المالية الدولية. أما الخيار 2 فيقضي بإنهاء العمل بالإطار، مما يؤدي إلى خفض العبء المستقبلي المتوقع على الدول الأعضاء لتعويض الإطار، وإن اشترط على الدول الأعضاء الالتزام بتعويض الصندوق عن المنح المقدّمة بالفعل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وتوصي الإدارة باعتماد الخيار 1، مع ملاحظة أن أي افتراض بالتعويض الجزئي ينبغي ألا ينظر إليه باعتباره بديلاً مجدياً في أي من هذين الخيارين.

12- **الخيار 1: الاستمرار في تقديم التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مع مواءمة نموذج التعويض مع النماذج المتبعة في سائر المؤسسات المالية الدولية.** ويستلزم ذلك ما يلي:

- ضمان تعويض مكون الفائدة من خلال تنقيح القيم الواردة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي تتضمن تطبيق آلية نهج الحجم المعدل بمقدار 20 في المائة؛
- قيام الأعضاء بالتأكيد مجدداً على التزاماتهم وتعزيزها والوفاء التام بها إزاء تعويض الصندوق عن مكون أصل الدين في شكل مساهمات تعويضية للإطار بتقديم مبلغ إضافي على أهداف فترة تجديد الموارد؛
- سداد مساهمات التعويض للإطار في الوقت المناسب؛
- استمرار العمل بأداة مالية ذات قيمة متاحة حاليا للبلدان المؤهلة.

13- **الخيار 2: وقف العمل بالإطار باعتباره آلية لتخفيف الديون وإدارتها بدءا من فترة التجديد الحادي عشر للموارد فصاعدا، مع ضمان تعويض المبالغ المعتمدة بالفعل بموجب الإطار.** ويستلزم ذلك ما يلي:

- زيادة السيولة المتوفرة بدءا من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق فصاعداً حيث سيجرى ضمان تدفقات القروض العائدة للقروض الصادرة؛
- تجنب أي خفض في برنامج القروض والمنح نتيجة للتطمينات الإضافية بتوفر تدفقات نقدية في المستقبل؛
- فقدان أداة مالية ذات قيمة متاحة حالياً للبلدان المؤهلة.

14- وسيقتضي إجراء أي تغيير في الإجراءات الحالية للإطار الموافقة عليه في المشاورات الخاصة بفترة تجديد الموارد إلى جانب موافقة المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين. وقد يلزم إجراء تعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق حسبما هو موضح في القسم الرابع والملحق الثالث.

استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح بشأن نهج مستقبلي

أولا – الخلفية

1- أدى الانشغال العام بأعباء الديون في البلدان منخفضة الدخل، في تسعينات القرن الماضي، إلى جانب انخفاض موارد المعونة وضعف الأداء في سياق عملية الحد من الفقر إلى توفير الزخم لتخفيف أعباء الديون. وأدى تراكم الدين الأجنبي المستحق على كثير من البلدان منخفضة الدخل طوال فترة السبعينات والثمانيات إلى تراكم أعباء الدين على نحو غير قابل للاستمرار في تحمله على كثير من البلدان النامية الفقيرة. ومع إبداء الدعم القوي من جانب المنظمات غير الحكومية وغيرها من جهات المناصرة، أعرب صناع السياسات العمليون في الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية عن نفس الشواغل.

2- ونتيجة لذلك، أصبحت المهمة الأسمى للمجتمع الإنمائي المتمثلة في الحد في الفقر جزءا لا يتجزأ من جداول أعمال المؤسسات المتعددة الأطراف. ومنذ ذلك الحين، أُطلقت عدة مبادرات:

- **مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون** التي أطلقتها المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي في عام 1996 للحد من أعباء الديون المفرطة التي تواجه أفقر دول العالم عن طريق إلغاء نسبة مئوية من ديونهم (تدبير لاحق لتخفيف أعباء الدين). وفي عام 1998، أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية صندوقه الاستئماني الخاص بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتوفَّر عمليات التخفيف من أعباء الديون إلى 35 بلداً على أساس شروط يحددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- **المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون** التي أُنشئت في عام 2005 لتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وضمان التعويض التام للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف عن عمليات تخفيف أعباء الديون. والصندوق ليس طرفاً في هذه المبادرة.
- **إطار القدرة على تحمل الديون** الذي أطلقته بنوك التنمية متعددة الأطراف في عام 2005، واعتمده الصندوق في عام 2006.[7] ويتمثل الهدف منه في مساعدة البلدان على تجنب إنشاء الدين (تدبير سابق). وأُتيح الإطار لجميع البلدان التي تتصف بأن لها مستويات إما منخفضة أو متوسطة للقدرة على تحمل الديون، على النحو المحدد في تحليل مشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمل الديون.

إطار القدرة على تحمل الديون

3- يمثل إطار القدرة على تحمل الديون منتجاً هجيناً تحصل فيه البلدان المستفيدة المؤهلة على مساعدة مالية في شكل منح. وفي حين لا تعد المنح ديوناً على المتلقي، ينبغي تعويض بنوك التنمية متعددة الأطراف على أساس دولار مقابل كل دولار للحفاظ على قدرات الالتزام الخاصة بها خلال فترات تجديد الموارد.

4- وفي جميع المؤسسات المالية الدولية، يعمل إطار القدرة على تحمل الديون على ترجمة تصنيفات المخاطر الناجمة عن ضغط الدين في شكل "إشارات مرور" لكل بلد مؤهل، تحدد نسبة المنح والقروض التيسيرية للغاية المتاحة لها. ويؤثر ذلك على شروط الدعم المالي المقدم للمشروعات والبرامج على النحو المنصوص

[7] القرار 141/ د-29 بشأن التجديد السابع لموارد الصندوق.

عليه في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالنسبة للبلدان المؤهلة للحصول على قروض تيسيرية للغاية، يطبّق الإطار شكلاً ثالثاً من أشكال التمويل حسب قدرة البلد المعني على تحمل الديون، على النحو الذي تحدده إشارات المرور للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما يلي:

- "الضوء الأحمر" = قدرة منخفضة على تحمل الديون؛ منحة بنسبة 100 في المائة؛
- "الضوء الأصفر" = قدرة متوسطة على تحمل الديون؛ منحة بنسبة 50 في المائة قرض بنسبة 50 في المائة؛
- "الضوء الأخضر" = قدرة مرتفعة على تحمل الديون؛ قرض بنسبة 100 في المائة.

5- وتتمثل إحدى آليات التعويض عن مبلغ الفائدة الضائع في نهج الحجم المعدل. وفي إطار هذا النهج، تُحتجز نسبة من التمويل المقترح لإطار القدرة على تحمل الديون ويعاد توزيعها كقروض من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. كما يمكن إضافة جزء من النسبة المحتجزة إلى سيولة الصندوق للتعويض عن الفائدة الضائعة. وتطبق عدة مؤسسات مالية دولية هذا النهج، على النحو المبين في الجدول 1 والملحق الثاني. وتبلغ النسبة المستخدمة في نهج الحجم المعدل الحالي 5 في المائة، والتي يعاد تخصيصها بالكامل لجميع البلدان المتلقية المستفيدة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

6- ومنذ بدء عملية تمويل الإطار في عام 2007،[8] قدّم الصندوق منحا بقيمة 1,5 مليار دولار أمريكي[9] (1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) حسب الوضع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (في هذا التاريخ، وصلت المبالغ التراكمية المنصرفة من إطار القدرة على تحمل الديون 805.9 مليون دولار أمريكي)[10]، ومن المتوقع أن تسدد هذه المنح في الفترة ما بين عامي 2017 و2056.

7- وبلغ مكون الفائدة الكاملة المقدرة وفقا للمستوى الحالي للمنح التي اعتمدها الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون 19.1 مليون دولار أمريكي[11] (14.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، حسبما يرد في الجدول 3. وبذلك يصبح مبلغ الفائدة الكلي الضائع للفترة 2007–2056 قدره 234.9 مليون دولار أمريكي[12] (174,8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

8- وعلى الدول الأعضاء في الصندوق الوفاء بالتزاماتها من حيث المبدأ لتعويض مدفوعات سداد أصل الدين التي كانت لتستحق لو قُدمت الموارد المالية إلى هذه البلدان بشروط تيسيرية للغاية (أجل استحقاق مدته 40 سنة بما في ذلك فترة سماح لمدة عشرة سنوات).[13]

9- واعتُمدت سياسة التعويض لإطار القدرة على تحمل الديون بصدور قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق رقم 186/ د–38. وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

---

[8] الوثيقة EB/2007/90/R.2: ترتيبات مقترحة لتنفيذ إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق.
[9] انظر الحاشية 4.
[10] انظر الحاشية 5.
[11] انظر الحاشية 4.
[12] انظر الحاشية 4.
[13] مساهمة الصندوق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009) الفقرة 43(د)": "اتفقت الدول الأعضاء، وتحديدا أكبر الدول المساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعويض الصندوق بالكامل عن مدفوعات سداد الأصول الضائعة نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون بموجب آلية تقوم على أساس الدفع عند الاستحقاق حسبما اعتُمد خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية".

- اعتمد الصندوق منهجية للتعويض تطبق في صندوق التنمية الأفريقي لحساب حصة التعويض المحددة للصندوق من كل دولة عضو من أجل تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون. ويستخدم هذا النهج إزاء حساب حصص التعويض مجموع التعهدات الخاصة بفترة تجديد الموارد التي يتم فيها الالتزام بالمنح.
- لتحقيق الكفاءة، تم تعيين حد أدنى يبلغ 000 10 دولار أمريكي، ما دونه لا يُشترط دفع حصص التعويض إذا ما اعتبرت المبالغ المستحقة الدفع متدنية للغاية. ويتم جمع جميع مبالغ المساهمات ما دون هذا الحد وتوزع بين البلدان التي لها حصص تعويض أعلى على أساس تناسبي لضمان تغطية أصل الدين الضائع بمقدار 100 في المائة.
- عند تعويض الصندوق، يجوز للدول الأعضاء أن تختار الالتزام بتعهد واحد بمبلغ ثابت، تؤخذ منه مساهماتها المقدرة لتعويض الإطار. ويمكن، عوضا عن ذلك، أن تتعهد الدول الأعضاء بمبلغين منفصلين (من مساهمات الإطار والمساهمات العادية). وفي حالة تطبيق سيناريو المساهمة الواحدة، يكون لالتزامات الدول الأعضاء إزاء الإطار أولوية على المساهمات العادية.
- شُجعت الدول الأعضاء الجديدة التي لم تقدّم تعهدات في إطار فترة التجديد السابع لموارد الصندوق على تقديم مساهمات طوعية. وفي هذه الحالات، لا تؤخذ هذه المساهمات في الاعتبار عند تحديد حصص التعويض.
- تحصل الدول الأعضاء على أصوات تتناسب مع مساهماتها في تعويض الإطار.

10- واعتُبرت مساهمات تعويض الإطار مساهمات إضافية في قرار فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق المذكور آنفا تمشيا مع المادة 4 من القسم 3 في اتفاقية إنشاء الصندوق (أي المساهمات الطوعية المقدّمة في سياق فترات تجديد الموارد).

11- ويقارن الجدول 1 أدناه بين آليات إطار القدرة على تحمل الديون في جميع المؤسسات المالية الدولية، ويرد مزيد من التفاصيل في الملحق الثاني.

الجدول 1

مقارنة بين آليات إطار القدرة على تحمل الديون في جميع المؤسسات المالية الدولية

المؤسسة المالية الدولية	*اعتماد أول إطار للقدرة على تحمل الديون*	*أول استحقاق لتسديد أصل الدين*	*أساس حساب حصص المساهمات لأغراض التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون*	*آلية المساهمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون*	*خصم نهج الحجم المعدل ونسبته ومنهجيته*
الصندوق	2007	التجديد العاشر لموارد الصندوق 2016-2018	حصص التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون تستند إلى النسب المقررة من المساهمات المتعهد بها في عام الموافقة على/الالتزام بالمنح	تقديم مساهمات إضافية بخلاف المساهمات العادية، سواء بشكل منفصل أو ضمن المساهمات المعتادة المتفق عليها من حيث المبدأ	مخصصات المنح الخاضعة لخفض الحجم المسبق (خصم على سبيل الحافز) بنسبة 2.5 في المائة (باللون الأصفر) و5 في المائة (باللون الأحمر)
المؤسسة الدولية للتنمية: (البنك الدولي)	2005	التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية لعام 2012	حصص لتقاسم الأعباء تحدد سلفا وتوزع على الجهات المانحة وقت تجديد الموارد	تقديم مساهمات إضافية لتجديد الموارد، بمعزل عن المساهمات العادية. ويتوقع من الدول الأعضاء تقديم التزامات غير مشروطة خلال عشر سنين على أساس دوّار بما يتوافق مع فترة صرف المبالغ للتجديد الحالي للموارد. وتسهم التزامات المانحين المؤكدة المنتظرة في تعويض التدفقات العائدة الضائعة لمدة الثلاث	مخصصات منح خاضعة لخفض الحجم المسبق بمقدار 20 في المائة.

				سنوات المضافة خلال كل فترة لتجديد الموارد.	
مصرف التنمية الأفريقي	2004	فترة التجديد الثاني عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي لعام 2011	حصص التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون استنادا إلى النسب المقررة من المساهمات المتعهد بها في سنة اعتماد المنح/الالتزام بالمنح	تقديم مساهمات إضافية لتجديد الموارد: نظرا لأن صندوق التنمية الأفريقي يستخدم أسلوب قياس ضغط الدين التابع لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي في إطار القدرة على تحمل الديون كمنهجية لتحديد شروط تقديم القروض والمنح، فإن الصندوق الأفريقي للتنمية يعد طرفا في المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ويطبق نفس المنهجية الموضحة أعلاه للبنك الدولي.	مخصصات منح خاضعة لخفض الحجم المسبق بمقدار 20 في المائة، منها 13.3 في المائة تمثل رسوما مسبقة على المنح تضاف إلى سيولة صندوق التنمية الأفريقي. وتشكل مخصصات الإطار النهائية البالغة 6.67 في المائة خصما مرتبطا بالرسوم يعاد تخصيصه لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.
مصرف التنمية الآسيوي	2005	فترة التجديد الحادي عشر لموارد صندوق التنمية الآسيوي 2013	حصص تحدد سلفا لتقاسم الأعباء وتوزع على المانحين وقت تجديد الموارد	مساهمة إضافية لتجديد الموارد بمعزل عن المساهمات العادية	تشكل مخصصات المنح الخاضعة لخصم بمقدار 20 في المائة منها نسبة 15 في المائة مرتبطة بالرسوم لتغطية الإيرادات الضائعة والرسوم الإدارية، ويشكل الخصم بمقدار 5 في المائة خصما على سبيل الحافز، يعاد تخصيصه حصرا لصندوق التنمية الآسيوي والبلدان التي تعاني من فجوات باستخدام الحصص المقدّرة وفقا لنظام التخصيص على أساس الأداء. وبالنسبة للدول التي تعاني من أوضاع هشة، لا يطبق إلا الخصم المرتبط بالرسوم. وهي غير مؤهلة لإعادة تخصيص الجزء المرتبط بالحافز.

ثانيا- الاعتبارات المالية

12- عند معالجة الآثار الناجمة عن إطار القدرة على تحمل الديون، يتعين مراعاة تعويض مبلغ الفائدة والأصل على حد سواء. وعند القيام بذلك، من المهم الربط بين هذه العناصر وبين الطرائق المعتمدة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وفقا للمبدأ الأساسي الذي اتفق عليه المجلس التنفيذي في عام 2007 باعتماد إطار القدرة على تحمل الديون. وباستخلاص الدروس من خبرات المؤسسة الدولية للتنمية في الآونة الأخيرة، لاحظت وكالات التصنيف أن الإيرادات المحتجزة بقيمة سالبة في ميزانية المؤسسة الدولية للتنمية والناجمة عن إعفاء الدين لم يكن لها آثار سلبية في حد ذاتها على التصنيف النهائي للمؤسسة. ويرجع ذلك إلى

اليقين بشأن الالتزامات المقرّر تقديمها من الدول الأعضاء لتجديد موارد المؤسسة المالية الدولية[14] من أجل تعويض الخسائر المالية المتكبدة.

13- وينبغي مراعاة العناصر التالية: (أ) صرف التعويضات في الوقت المناسب؛ (ب) عدم تجانس عمليات الإفصاح المحاسبي؛ (ج) الفائدة الضائعة وانخفاض مستوى نهج الحجم المعدل عن مستواه في المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ (د) التعويضات الإضافية.

(أ) صرف التعويضات في الوقت المناسب

14- يتوقع الصندوق تلقي التعويض بالنسبة لمدفوعات سداد أصل الدين على أساس "الدفع عند الاستحقاق" وفقا لجدول الإهلاك الأساسي الذي كان ليستخدم لو قُدمت الموارد المالية إلى هذه البلدان بشروط تيسيرية للغاية.

15- وتسدد قروض الصندوق التيسيرية للغاية خلال مدة 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. وبالمثل، يتلقى التعويض من الدول الأعضاء خلال نفس الفترة. وبالتالي، ففي حين بدأت عملية اعتماد الإطار في عام 2007 وما تلى ذلك من عمليات صرف للمبالغ، أُجري أول تعويض للأصول خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018). وتتسبب الفجوة الزمنية الواضحة بين عمليات الاعتماد/صرف المبالغ لإطار القدرة على تحمل الديون في تفاوت التدفقات النقدية وعدم التجانس المحاسبي.

(ب) عدم تجانس عمليات الإفصاح المحاسبي

16- وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وأفضل الممارسات هذا المجال، يسجّل تمويل إطار القدرة على تحمل الديون تحت بند المصروفات في بيان الدخل الشامل (ضمن القوائم المالية الموحدة السنوية للصندوق) على أساس سنوي استنادا إلى المبالغ المنصرفة، مما يترك أثرا سلبيا فوريا على النتائج السنوية والإيرادات المحتجزة. وعلى الجانب الآخر، يُحتسب تعويض أصل الدين مباشرة باعتباره مكونا من مكونات أسهم الملكية عند إيداع صك المساهمة. ونتيجة للفجوة الزمنية القائمة بين صرف المبالغ والتعويض، حسب الوضع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، سجل الصندوق تكاليف سنوية (مبالغ منصرفة) بمقدار 805.9 مليون دولار أمريكي وهو ما ترك أثرا سلبيا على الإيرادات المحتجزة. وتم تعويض ذلك جزئيا بتعهدات جرى تلقيها حتى الآن بمبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي لصالح إطار القدرة على تحمل الديون. ومن المتوقع أن تنخفض إيرادات الصندوق المحتجزة انخفاضا حادا خلال فترات تجديد موارد الصندوق في المستقبل مع تزايد أثر الإطار. وسيظل عدم التجانس هذا قائما إذا ما استمر الإطار باعتباره شكلا من أشكال التمويل في الصندوق. وإن لم يتسن توفير ضمانات معقولة لتقديم الدول الأعضاء للتعويض، سيؤثر ذلك على السيولة في الصندوق – وهو ما شوهد على نحو فوري في الانخفاض الحاد في مستوى برامج القروض والمنح.

[14] جاء التصنيف الإيجابي للمؤسسة الدولية للتنمية أساسا نتيجة لمركز أسهم الملكية القوي لديها وارتفاع مستوى السيولة واليقين بشأن التزامات الدول الأعضاء بتجديد موارد المؤسسة ومبادراتها لتخفيف أعباء الديون.

(ج) الفائدة الضائعة وانخفاض مستوى نهج الحجم المعدل عن مستواه في المؤسسات المالية الدولية الأخرى

17- تكفل المؤسسات المالية الدولية تعويض مكون الفائدة في إطار القدرة على تحمل الديون من خلال نهج الحجم المعدل، على النحو الوارد وصفه في الفقرة 5. وعند تطبيقه في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، يخفض نهج الحجم المعدل أثر الإطار على التدفقات المدفوعة مقدما.

18- ومن بين المؤسسات المالية الدولية التي خضعت للاستعراض، تستخدم المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي نهج حجم معدل بمقدار 20 في المائة في حين يستخدم الصندوق نهجا بمقدار 5 في المائة. وبالنسبة للصندوق، تؤدي هذه النسبة المنخفضة إلى انخفاض التعويضات عن الفائدة الضائعة مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية.

19- وبالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية، يحدّد نهج الحجم المعدل عند نسبة 20 في المائة ويعاد توزيعه بين جميع البلدان المتلقية في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

20- وبالنسبة لصندوق التنمية الأفريقي، تعوّض الإيرادات الضائعة بفرض رسم مقدّم على المنح. ويستند ذلك إلى عملية إعادة توزيع يطبق فيها رسم مقدّم السداد على مخصصات المنح. وينشأ هذا الرسم نتيجة عملية خصم لتدفقات المنح. ويقتطع الرسم المقدّم من مخصصات المنح في نهج الحجم المعدل البالغ 20 في المائة. وفي صندوق التنمية الأفريقي، يمثل مظروف المنح الكلي (الذي يتضمن مبالغ تتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون ومبالغ غير متعلقة به) مبدئيا مستوى منح يبلغ 36.44 في المائة. وتبلغ رسوم المنح المسددة مقدما 13.33 في المائة وتصدر النسبة المتبقية والبالغة 6.67 في المائة إلى البلدان المتلقية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

21- ويطبّق صندوق التنمية الآسيوي كذلك نهج حجم معدل بمقدار 20 في المائة، مع وجود بعض الاختلافات في التطبيق مقارنة بصندوق التنمية الأفريقي. ومن النسبة البالغة 20 في المائة لنهج الحجم المعدل، تمثل 15 في المائة نسبة متعلقة بالرسوم لتغطية الإيرادات الضائعة والرسوم الإدارية، في حين تتعلق 7.5 في المائة بالحوافز، التي يعاد تخصيصها إلى جميع بلدان صندوق التنمية الآسيوي حصرا والبلدان الأعلى دخلا باستخدام حصص التخصيص على أساس الأداء. وتجدر الإشارة إلى انخفاض مستوى انكشاف مصرف التنمية الآسيوي أمام البلدان المندرجة في إطار القدرة على تحمل الديون.

22- ويعرض الجدول التالي توزيع المخصصات وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في جميع فترات التمويل نتيجة لتطبيق نهج الحجم المعدّل عند مستوى 5 في المائة و20 في المائة.[15]

[15] كما ذكر آنفا، يستخدم الصندوق نهج حجم معدل بمقدار 5 في المائة مع البلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، يعاد توزيعه بعد ذلك على جميع البلدان. ويطبق الخصم البالغ 5 في المائة على مخصصات فرادى البلدان في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويعمل الصندوق حاليا على استعراض معادلته الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وحيث إن هذه المعادلة تحدد كيفية توزيع موارد الصندوق بين الدول الأعضاء، مما يؤثر على المخصصات الناشئة لفرادى البلدان، فإن إدراج أي تغيير على المعادلة سيؤثر على مبلغ الموارد المقابل لنسبة نهج الحجم المعدل البالغة 5 في المائة – وحصتها المقابلة في فترات توزيع التمويل. ويبين الجدول 2 ذلك عن طريق توضيح توزيع التمويل لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق حسب فترة التمويل باستخدام نهج الحجم المعدل الحالي وباستخدام نهج حجم معدل بمقدار 20 في المائة. وحيث إن استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الموارد في الصندوق جار حاليا، تعد المعلومات الواردة في الجدول 2 بشأن السيناريوهات المستقبلية مؤقتة وعرضة للتغيير.

الجدول 2

الأثر على حافظة مخصصات الموارد على أساس الأداء باستخدام نهج حجم معدل مقداره 20 في المائة مقابل نهج الحجم المعدل الحالي البالغ 5 في المائة

شروط الإقراض	النموذج الحالي لنهج الحجم المعدل بمقدار 5%	النهج المقترح لنهج الحجم المعدل بمقدار 20%
إطار القدرة على تحمل الديون	**%15.8**	**%14.5**
شروط تيسيرية للغاية	%35.4	%35.7
شروط مختلطة	%17.2	%17.5
شروط عادية	%31.6	%32.2
	%100	**%100**

23- وتنطوي تدفقات الموارد الناشئة عن توزيع التمويل في إطار برنامج القروض والمنح على أساس نهج حجم معدل بمقدار 20 في المائة على زيادة مستوى السيولة وعلى مدفوعات إضافية لسداد الفائدة وأصل الدين من البلدان التي تقترض بشروط عادية.

(د) التعويضات الإضافية

24- أعربت البلدان الأعضاء عن التزامها بتعويض الصندوق عن مكون أصل الدين فيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الموارد[16]. إلا أن هناك مخاطر تتمثل في عدم تنفيذ التزامات المبالغ التي تم الاتفاق عليها أصلا مع الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون التعهدات المقطوعة بموجب الإطار إضافية على مساهمات تجديد الموارد. ووفقا للمنهجية المتفق عليها في أحد قرارات المجلس التنفيذي، تقتطع تعويضات الإطار من مبلغ المساهمات الكلي، ما لم يتم التعهد بها على سبيل المساهمة الإضافية.

25- ويذكر "تقرير المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق" (الوثيقة GC 38/L4/Rev.1) في الفقرة 97(ح)، أن "مساهمات الجهات المانحة المقدمة في فترات تجديد الموارد في المستقبل يمكن استخدامها لتغطية التزامات إطار القدرة على تحمل الموارد أولا، مع النظر في إمكانية استخدام أي رصيد متبقي كمساهمات عادية في تجديد الموارد ...".

26- وتسبب هذه الآلية حاليا تآكلا في مساهمات تجديد الموارد (أسهم الملكية)، بما يماثل رأس المال المدفوع من الدول الأعضاء. ولن تؤدي عملية تجديد الموارد في نهاية المطاف إلى توفير موارد جديدة بخلاف التعويض عن الالتزامات السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

27- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، تم تلقي 2.2 مليون دولار أمريكي مقابل 2.9 مليون دولار أمريكي في شكل تعهدات بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق. وفي سياق هدف تعويض الإطار البالغ 3.4 مليون دولار أمريكي، بلغ نقص التعهدات الناشئ مقارنة بالهدف 000 500 دولار أمريكي أو 14 في المائة من مجموع تعويضات الإطار.

28- ويلخّص الجدول 3 عمليات إطار القدرة على تحمل الديون بنهاية عام 2016، بما في ذلك الاعتمادات (من 2007 حتى ديسمبر/كانون الأول 2016)، وتعويضات أصل الدين بموجب إطار القدرة على تحمل الديون

[16] انظر الحاشية 13.

المتوقعة على أساس المستوى الحالي للاعتمادات والتدفقات العائدة لمبالغ الفائدة الضائعة. وتشمل الافتراضات المهمة المذكورة في الجدول 3 تحديد تاريخ للتوقف وهو 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 لجميع الالتزامات المعتمدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في هذا التاريخ (حدد هذا التاريخ لأغراض عملية، على الرغم من استمرار الاعتمادات إلى أبعد من هذا التاريخ). ونظرا لأن الاعتمادات والأنشطة تتحدد وفقا لحقوق السحب الخاصة، ترد الأرقام المبيّنة في الجدول 3 أدناه بحقوق السحب الخاصة، مع ما يكافئها بالدولار الأمريكي وفقا لسعر صرف حقوق السحب الخاصة إلى الدولار الأمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

الجدول 3

اعتمادات إطار القدرة على تحمل الديون ومبالغ أصل الدين والفائدة المقدرة

(*بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة*)

تجديد الموارد	العام	المبالغ المعتمدة	المبالغ المنصرفة/ المقرر صرفها	التدفقات العائدة للمبالغ الأصلية	الفائدة (0.75%)	مجموع المبالغ الأصلية + الفائدة	مجموع المبالغ الأصلية + الفائدة حسب فترة التجديد
	2007	63.5	1.2		0.01	0.01	
التجديد السابع لموارد الصندوق	**2008**	70.4	3.7		0.04	0.04	0.1
	2009	122.5	8.3		0.1	0.1	
	2010	97.3	24.5		0.3	0.3	
التجديد الثامن لموارد الصندوق	**2011**	135.8	46.5		0.6	0.6	2.1
	2012	203.9	76.4		1.2	1.2	
	2013	92.8	93.5		1.9	1.9	
التجديد التاسع لموارد الصندوق	**2014**	63.3	103.6		2.7	2.7	7.9
	2015	160.5	89.7		3.4	3.4	
	2016	76.0	89.8		4.0	4.0	
التجديد العاشر لموارد الصندوق	**2017**		96.3	1.3	4.7	6.0	17.5
	2018		89.8	2.1	5.4	7.5	
	2019		85.2	5.7	6.0	11.7	
التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	**2020**		78.7	9.7	6.6	16.3	47.2
	2021		76.9	12.0	7.1	19.1	
	2022		44.3	16.6	7.3	23.9	
التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	**2023**		33.1	23.7	7.4	31.1	88.7
	2024		32.8	26.2	7.5	33.7	
	2025		11.8	29.3	7.4	36.7	
التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	**2026**			33.7	7.2	40.9	120.4
	2027			35.9	6.9	42.8	
	2028			35.9	6.7	42.5	
التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق	**2029**			35.9	6.4	42.3	126.8
	2030			35.9	6.1	42.0	
	2031			35.9	5.9	41.7	
التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق	**2032**			35.9	5.6	41.5	124.4
	2033			35.9	5.3	41.2	
	2034			35.9	5.1	40.9	
التجديد السادس عشر لموارد الصندوق	**2035**			35.9	4.8	40.7	122.0

	2036	35.9	4.5	40.4	
	2037	35.9	4.2	40.1	
التجديد السابع عشر لموارد الصندوق	**2038**	35.9	4.0	39.8	119.5
	2039	35.9	3.7	39.6	
	2040	35.9	3.4	39.3	
التجديد الثامن عشر لموارد الصندوق	**2041**	35.9	3.2	39.0	117.1
	2042	35.9	2.9	38.8	
	2043	35.9	2.6	38.5	
التجديد التاسع عشر لموارد الصندوق	**2044**	35.9	2.4	38.2	114.7
	2045	35.9	2.1	38.0	
	2046	35.9	1.8	37.7	
التجديد العشرون لموارد الصندوق	**2047**	35.9	1.6	37.4	110.2
	2048	33.8	1.3	35.1	
	2049	32.7	1.0	33.7	
التجديد الحادي والعشرون لموارد الصندوق	**2050**	29.0	0.8	29.8	88.4
	2051	24.3	0.6	24.9	
	2052	19.8	0.4	20.2	
التجديد الثاني والعشرون لموارد الصندوق	**2053**	13.2	0.2	13.5	43.8
	2054	9.9	0.1	10.1	
	2055	7.2	0.1	7.3	
التجديد الثالث والعشرون لموارد الصندوق	**2056**	2.5	0.0	2.5	9.8
	2057				

مجموع حقوق السحب الخاصة (*بالملايين*)	**1 086.0**	**1 086.0**	**1 086.1**	**174.8**	**1 260.8**	**1 260.8**
المجموع بالدولار الأمريكي (*بالملايين*)	**1 460.4**	**1 460.4**	**1 460.4**	**235.0**	**1 695.4**	**1 695.4**

29- ويوضح الجدول 4 أدناه تزايد تآكل السيولة ومساهمات التجديد (أسهم الملكية) المتوقع أن تنشأ ما لم تتغير الممارسة الحالية المتمثلة في اقتطاع تعويضات الإطار من إجمالي المبالغ المتعهد بها. فمع دخول الصندوق في فترات تجديد الموارد في المستقبل، ستزداد النسبة المئوية لتعويضات الإطار كنسبة من مجموع التعهدات؛ في حين ستنخفض مساهمات تجديد الموارد كنسبة من التعهدات.

الجدول 4

إطار القدرة على تحمل الديون المستقبلي والتعويضات المقدمة في سياق تجديد الموارد كنسبة مئوية من مجموع التعهدات[17]

التجديد	*تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون كنسبة من مجموع التعهدات*	*مساهمات فترات تجديد الموارد كنسبة من مجموع التعهدات*
التجديد الحادي عشر	3.4	96.6
التجديد الثاني عشر	8.3	91.7
التجديد الثالث عشر	11.4	88.6
التجديد الرابع عشر	13.4	86.6
التجديد الخامس عشر	13.0	87.0

[17] بافتراض استمرار إطار القدرة على تحمل الديون وفقا للممارسة الحالية المتبعة في الصندوق فيما يتعلق بالالتزامات والمبالغ المنصرفة لما بعد عام 2016. ويتم تقدير حجم تجديد الموارد وفقا لتحليل إهلاك الدين الوارد في الجدول 3 وافتراضاته.

30- ويتضمن الملحق الأول الحصص المتوقعة على أساس تناسبي للدول الأعضاء خلال فترات التجديد العاشر والحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق. وتوضح الأعباء المتزايدة على الدول الأعضاء في الجدول 5 أدناه، الذي يتضمن إجمالي أهداف التعويض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المقدّرة لفترات تجديد موارد الصندوق في المستقبل إلى جانب مثال على تزايد حصص تقاسم الأعباء الخاصة بمساهمات بلدين تم اختيارهما عشوائيا في إطار القدرة على تحمل الديون (لأغراض توضيحية فقط).

الجدول 5

تزايد مبلغ حصص تقاسم الأعباء

(*بملايين الدولارات الأمريكية*)

البلد التوضيحي	المساهمات المستهدفة لإطار القدرة على تحمل الديون في التجديد العاشر	المساهمات المستهدفة لإطار القدرة على تحمل الديون في التجديد الحادي عشر	المساهمات المستهدفة لإطار القدرة على تحمل الديون في التجديد الثاني عشر
إيطاليا	0.3	2.9	6.9
الصين	0.1	0.8	2.3
مجموع التجديد	**3.4**	**37.0**	**89.5**

ثالثا – الخيارات

31- ينبغي النظر في البدائل[18] التالية، مع ملاحظة أن أي تغييرات تدرج في الآلية الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون ينبغي اعتمادها أثناء مشاورات التجديد وموافقة المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين عليها (قد يلزم أيضا إدخال تعديل على اتفاقية إنشاء الصندوق). ولا يعتد بالوضع الراهن باعتباره خيارا مجديا نظرا لأن إدارة الصندوق تعتقد، استنادا إلى الأدلة الخاضعة للدراسة، أن استمرار الصندوق في العمل بإطار القدرة على تحمل الديون بشكله الحالي أمر يفتقر إلى الاستدامة المالية.

الخيار 1: الاستمرار في توفير التمويل لإطار القدرة على تحمل الموارد ولكن مع مواءمة نموذج التعويض مع مثيله في المؤسسات المالية الدولية الأخرى

32- من شأن هذا الخيار أن يتيح للصندوق الاستمرار في توفير التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مع الحد من أثر الإطار على موارد الصندوق وأن يكفل اليقين بشأن تعويضات الإطار. ويتطلب ذلك ما يلي:

- تغيير نهج الحجم المعدل إلى 20 في المائة لضمان تعويض مبالغ الفائدة؛
- قيام الدول الأعضاء بتأكيد وتعزيز والوفاء التام بالتزاماتها بسداد أصل المبالغ المقترضة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في شكل مبلغ إضافي زيادة على أهداف تجديد الموارد.

33- ومن شأن ذلك أن يحقق ما يلي:

- زيادة السيولة نظرا لارتفاع المدفوعات الخاصة بسداد فائدة وأصل القروض من البلدان التي تخضع لشروط إقراض عادية أو مختلطة (يقدّر مستوى السيولة بنهاية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بمبلغ 1.12 مليار دولار أمريكي، يزداد إلى 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2040)؛
- بما يتماشى مع التعريف الحالي للموارد المتاحة للالتزام بها استنادا إلى التدفقات النقدية المستدامة، لن تنخفض قيمة برنامج القروض والمنح الناجمة نتيجة ما يتم تحقيقه من تدفقات نقدية إضافية في المستقبل (في هذا السيناريو، تبلغ قيمة برنامج القروض والمنح المقدّرة الحالية في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق 3.08 مليار دولار أمريكي، تزداد إلى 3.89 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق، رهنا بحدوث أي تغييرات)؛
- توفير مساهمات إضافية لتعويض أصل مبلغ الدين الممنوح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بمعزل عن موارد تجديد الموارد تتوافق مع النسبة المئوية لتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل وتعويضات تجديد الموارد على مجموع التعهدات (انظر الجدول 4) – مع الحفاظ على اليقين فيما يتعلق بالتوقيت وتوفر الموارد ومساهمات التجديد (أسهم الملكية)؛
- استمرار العمل بأداة مالية ذات قيمة تتاح حاليا لاستخدام البلدان المؤهّلة.

34- الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتطبيق هذا الخيار:

[18] لا يعتّد بالتحليل السابق الذي أجري في إطار الفريق العامل المعني بشروط الإقراض للاستفادة من تمويل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون نظرا لأن المبادرة تعد مرفقا مغلقا على أعضائه غير متاح للصندوق.

- استخدام معادلة التخصيص في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بنهج حجم معدل بمقدار 20 في المائة تمشيا مع الممارسة المتبعة في سائر المؤسسات المالية الدولية؛
- فصل تعويضات المبلغ الأصلي بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وتلك الإضافية إلى تجديد الموارد (حتى وإن اتّبع كلا النوعين نفس العملية).
- لتعزيز التزامات الدول الأعضاء بسداد مدفوعات أصل الدين بموجب الإطار، ينبغي أن يتضمن قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ما يشي بذلك في صياغته، استنادا إلى توصيات المجلس التنفيذي في "استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون"[19]، التي جاءت في شكل ملحق بتقرير المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق والمعتمدة خلال المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر. وينبغي أن يرد النص المقترح إدراجه في قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق كما يرد في الملحق الثالث.
- حيث إن اتفاقية إنشاء الصندوق لا تنص على تعويض الصندوق عن أي تدفقات عائدة لأصل المبلغ الضائع والناجمة عن تنفيذ الإطار، يمكن النظر في إدخال تعديل على اتفاقية إنشاء الصندوق لتلبية الحاجة للتعويض. ومن شأن هذا التعديل أن يعزز التزام الدول الأعضاء بتقديم مساهمات تعويض لإطار القدرة على تحمل الديون بالإضافة إلى مساهمات تجديد الموارد العادية. ويتطلب إجراء أي تعديل في اتفاقية إنشاء الصندوق أغلبية أربعة أخماس مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي.

الخيار 2: وقف العمل بإطار القدرة على تحمل الديون باعتباره آلية مباشرة لتخفيف أعباء الدين وإدارتها بدءا من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مع ضمان التعويض عن المبالغ المعتمدة بالفعل بموجب الإطار

35- وبالنظر إلى الآثار الكبيرة على الاستدامة المالية للصندوق في حالة فشله في تأمين تعويضات إضافية ومناسبة التوقيت للمبالغ المنصرفة بموجب الإطار، فهناك خيار آخر يتمثل في وقف تمويل الإطار بدءا من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويتضمن هذا الخيار ما يلي:

- زيادة مستوى السيولة بدءا من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق حيث ستبلغ التدفقات العائدة المؤكدة من غير إطار القدرة على تحمل الديون 100 في المائة (يقدّر مستوى السيولة بنهاية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بمبلغ 1.12 مليار دولار أمريكي، يزداد إلى 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2040).
- باستخدام تعريف للموارد قائم على أساس التدفقات النقدية المستدامة، سيؤدي تحقيق تدفقات نقدية إضافية في المستقبل إلى تجنب خفض برامج المنح والقروض. وفي هذا السيناريو، ووفقا للتقديرات الحالية، سيبلغ مجموع أنشطة برنامج المنح والقروض 3.2 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يزداد إلى 4.1 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق، رهنا بحدوث أي تغييرات.
- فقدان أداة مالية ذات قيمة متاحة حالية للبلدان المؤهلة.

[19] الوثيقة EB 2013/110/R.31/Rev.2.

36- ودون وجود آلية لإطار القدرة على تحمل الديون، ستقع آثار على البلدان المتلقية لمساعدات بموجب الإطار، والتي لن تتلق بعد ذلك أي تمويل في شكل منح بموجب الإطار. ويتمثل الخيار الآخر لهذه البلدان في الحصول على قروض بشروط تيسيرية للغاية. وأجري تحليل قُطْري مفصّل وسيلزم إجراء مناقشات لدفع هذه البلدان إلى اعتماد ترتيبات تمويل بديلة.

37- كما بدأ الصندوق في تنقيح منهجيته الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، التي تعكس بشكل قوي عنصر "ضغط الدين" وليس استخدام إطار القدرة على تحمل الديون. وبدأ الفريق المعني بإصدارات الدين التابع لبنوك التنمية متعددة الأطراف في مراجعة منهجيته الأساسية لأول مرة منذ بدء العمل بإطار القدرة على تحمل الديون. ومن المبكر للغاية البت في الأثر الذي تحدثه أي تغييرات على الوضع المالي للصندوق، وهو ما يمكن أن يؤثر على شروطه التمويلية في موعد أوله عام 2019. إلا أن الاستراتيجية الجديدة تشدد هي أيضا على متغير ضغط الدين. ويعني ذلك أنه إذا نفذت هذه المقترحات، فمن الممكن أن تحصل أفقر البلدان التي تتحمل مستويات أعلى من ضغط الدين على تمويل تيسيري أكثر مما تتلقاه في الوقت الراهن بموجب المنهجية الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالتالي، ستصبح أقل اعتمادا على التمويل المقدم بموجب الإطار حيث سيتاح مصدر تمويل بديل للمؤسسات المالية الدولية، لا سيما التمويل الثنائي.

38- وسيتعين على الصندوق أن يكفل تعويض هذه الالتزامات التي اعتمدت بالفعل حتى فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي حين أن الاستدامة المالية ستكون مكفولة، فهي لن تكون متوافقة مع آليات القدرة على تحمل الديون المطبقة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وشرطيتها.

39- الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتطبيق هذا الخيار:

- تنقيح معادلة التخصيص في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لوقف مخصصات الإطار وإعادة تخصيص الأموال في شكل قروض تيسيرية للغاية بدءا من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.
- السعي إلى تعويض أصل المبالغ التي تم اعتمادها حتي الآن بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والتي تصل إلى 000 000 086 1 وحدة حقوق سحب خاصة (انظر الجدول 3).
- وقف تمويل الإطار في شكل تعليق مخصصاته أو إنهائها.

- سيستلزم إنهاء المخصصات إدخال تعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق والسياسات والمعايير المتعلقة بالتمويل المقدّم من الصندوق وذلك بهدف حذف أي إحالات في هذه الوثائق إلى تمويل إطار القدرة على تحمل الديون. ويستلزم إجراء تعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق أغلبية أربعة أخماس مجموع الأصوات داخل مجلس المحافظين.
- أما تعليق المخصصات فيستلزم اعتماد مجلس المحافظين قرارا بأغلبية ثلثي مجموع الأصوات من أجل وقف تمويل الإطار بصورة مؤقتة.

40- وتوصلت إدارة الصندوق إلى استنتاج مفاده أنه من بين الخيارين محل الدراسة في الورقة الحالية، يعد الخيار 1 هو الخيار الأفضل نظرا لأنه يعمل على الحد من: (1) الأثر المالي السلبي على موارد الصندوق

بوجه عام؛ (2) والأثر السلبي على قدرة الصندوق على تنفيذ ولايته؛ (3) والآثار السلبية الناشئة عندما يشرع الصندوق في عملية تصنيف ائتماني.

تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون حسب القائمة والبلد لفترات التجديد العاشر والحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق

ترد المبالغ بالدولار الأمريكي؛ وعلى أساس سعر الصرف السائد بين الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة حسب الوضع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 لفترتي التجديد الحادية عشر والثانية عشر لموارد الصندوق.

القائمة	البلد	التجديد العاشر لموارد الصندوق	التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق
ألف	النمسا	0.1	0.6	1.9
	بلجيكا	0.1	1.2	2.9
	كندا	0.2	2.7	6.4
	الدنمارك	0.1	0.6	1.4
	فنلندا	0.0	0.7	1.4
	فرنسا	0.2	2.0	4.2
	ألمانيا	0.2	2.6	6.3
	آيرلندا	0.0	0.3	0.7
	إيطاليا	0.3	2.9	6.9
	اليابان	0.2	2.2	6.3
	لكسمبرغ	–	0.1	0.2
	هولندا	0.2	2.8	6.3
	نيوزيلندا	–	–	0.3
	النرويج	0.2	1.7	4.2
	البرتغال	–	0.1	–
	الاتحاد الروسي	–	–	0.5
	إسبانيا	0.2	2.1	–
	السويد	0.2	2.1	6.1
	سويسرا	0.1	0.7	2.8
	المملكة المتحدة	0.3	2.4	6.9
	الولايات المتحدة	0.3	3.3	7.5
مجموع القائمة ألف		**2.8**	**31.0**	**73.3**
باء	الجزائر	–	0.4	0.8
	غابون	–	0.01	0.03
	إندونيسيا	0.03	0.2	0.8
	العراق	0.01	0.1	–
	الكويت	0.04	0.4	1.3
	نيجيريا	0.03	0.6	1.3
	قطر	0.1	–	–
	المملكة العربية السعودية	0.1	0.7	1.9
	الإمارات العربية المتحدة	–	0.04	0.1
	فنزويلا	0.1	0.2	
مجموعة القائمة باء		**0.3**	**2.6**	**6.2**
جيم	أنغولا	–	0.1	0.2
	الأرجنتين	0.01	0.1	0.6
	بنغلاديش	–	0.02	0.1
	بوتسوانا	–	–	0.02
	البرازيل	0.04	0.5	1.4
	بوركينا فاسو	–	–	0.01

كمبوديا	–	–	0.02
الكاميرون	–	0.04	0.1
تشاد	–	–	0.03
الصين	0.1	0.8	2.3
كولومبيا	–	–	0.02
الكونغو	–	0.01	–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	0.02
إكوادور	–	–	0.03
مصر	0.02	0.1	0.3
غانا	–	0.01	0.03
غيانا	–	0.02	0.1
الهند	0.1	0.9	2.5
إسرائيل	–	–	0.01
كازاخستان	–	–	0.04
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0.02	0.2	0.6
لبنان	–	0.01	–
المكسيك	0.02		0.4
المغرب	–	0.03	0.1
نيكاراغوا	–	–	0.02
باكستان	0.02	0.3	0.7
باراغواي	–	0.02	0.01
بيرو	–	0.01	0.03
الفلبين	–	–	0.02
السنغال	–	–	0.02
جنوب أفريقيا	–	0.03	0.04
سري لانكا	–	0.04	0.1
السودان	–	–	0.02
الجمهورية العربية السورية	–	0.02	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	–	0.01
تايلند	–	0.01	0.03
تونس	–	0.02	0.1
تركيا	–	0.04	0.1
أوروغواي	–	–	0.02
فييت نام	–	0.02	0.1
اليمن	–	0.04	0.1
زمبابوي	–	–	0.03
مجموع القائمة جيم	**0.3**	**3.4**	**10.0**
المجموع الكلي	**3.4**	**37.0**	**89.5**

المنهجيات المطبقة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى

1- الغرض

يصف هذا القسم المنهجيات التي تستخدمها المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي لتحديد الحصص المطلوبة لتمويل سداد أصول المبالغ المتنازل عنها ومساهمات التعويض. وقد قامت إدارة الصندوق بإجراء عملية المقارنة هذه بهدف الاتساق، وتبني أفضل الممارسات إلى أقصى حد يمكن تطبيقه وإدارته وفقا لظروف الصندوق.

2- المؤسسة الدولية للتنمية

في المؤسسة الدولية للتنمية، تعتبر مساهمات الجهات المانحة لأغراض التخفيف من عبء الديون والتعويض عن المنح المقدمة عنصرا إضافيا للمساهمات العادية. ويُتوقع من الجهات المانحة أن تغطي 100 بالمائة المبالغ الأصلية المتنازل عنها نتيجة لتوفير المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، من خلال مساهمات إضافية في فترات تجديد الموارد المستقبلية على أساس الدفع عند الاستحقاق. وتوفر الجهات المانحة في المؤسسة الدولية للتمويل مساهمات عادية فضلا عن المساهمات الإضافية لتغطية التكاليف المرتبطة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعويض أصل مبلغ المنح الضائع، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعويض المبالغ المنصرفة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وحتى فترة التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، تم التفاوض بشأن ترتيبات لتعويض أصل مبلغ المنح الضائع على أساس الدفع عند الاستحقاق باعتباره بندا منفصلا لتجديد الموارد خلال فترة الالتزام الممتدة ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وخلال فترة التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة، ظلت المساهمات عند مستواها دون تغيير وبالتالي لم يجر التفاوض بشأنها على أساس فردي.

3- صندوق التنمية الأفريقي

بالنسبة لصندوق التنمية الأفريقي، يتم احتساب مساهمة كل بلد مانح عن طريق استعدال حصته في تقاسم الأعباء لفترة تجديد الموارد التي يجرى تعويض المنح خلالها. ولضمان أن يتم تعويض صندوق التنمية الأفريقي بصورة كاملة عن المنح الموفرة في إطار أي فترة محددة لتجديد الموارد، يجب أن يصل إجمالي اشتراكات جميع الجهات المانحة إلى 100 بالمائة. وتشير اشتراكات الجهات المانحة إلى تعهدات التجديد المناظرة للفترة التي يتم فيها توفير المنح كأساس لتحديد حصص تقاسم الأعباء. وعلى سبيل المثال، فإن التعويض عن المنح للتجديد التاسع للموارد يستند إلى استعدال حصص تقاسم الأعباء لجميع الجهات المانحة التي ساهمت في التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الأفريقي.

وتعوض الجهات المانحة التدفقات العائدة لأصل المبالغ المتنازل عنها على أساس الدفع عند الاستحقاق. وتقوم هذه الجهات، كل سنة وبناء على استعدال حصصها لتقاسم الأعباء، بالدفع لصندوق التنمية الأفريقي مبلغ التدفقات العائدة التي كان سيحصل عليها لو أنه وفر قروضا عوضا عن المنح. وعندما لا ترغب الجهات المانحة في تقديم أي تعهد منفصل للتعويض عن منح إطار القدرة على تحمل الديون، يتم طرح نصيبها من التعويض من إجمالي تعهداتها، مما يخفض من مساهمتها الأساسية في التجديد وفي حصتها في تحمل الأعباء. وتتلقى الجهات المانحة حقوق تصويت مقابل المدفوعات التي تسددها تعويضا عن المنح التي يوفرها صندوق التنمية الأفريقي.

وتم تطبيق آلية لتعويض الجهات المانحة في صندوق التنمية الأفريقي عن المبالغ المتنازل عنها من المنح الموفرة خلال التجديد الثاني عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، حيث شكل هذا التجديد الدورة الأولى التي استُحقت خلالها تعويضات سداد أصول المبالغ المتنازل عنها من المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. واتفق نواب الصندوق على تمويل أصول القروض المشطوبة على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. إضافة إلى ذلك، فقد وافقوا أيضا على استخدام حصص تقاسم الأعباء المستخدمة خلال دورة تجديد الموارد التي يتم فيها تقديم المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لاحتساب حصص الدول الأعضاء من الأعباء للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الدين.

ويسهم نهج الحجم المعدّل في خفض مخصصات البلد المؤهل للحصول على منح بمقدار 20 في المائة. ويتألف النهج من مكونين:

(1) مكون مرتبط بالرسوم لتعويض أثر الرسوم المفروضة على منح صندوق التنمية الآسيوي؛
(2) وحوافز للحفاظ على مخصصات برنامج تخصيص الموارد على أساس الأداء.

وتعوّض الإيرادات الضائعة من خلال فرض رسم يدفع مقدما وتخصّص النسبة المتبقية للبلدان الأعضاء في صندوق التنمية الأفريقي حصرا باستخدام نظام تخصيص الإيرادات على أساس الأداء. ويُحتسب الرسم المدفوع مقدما على أساس المستوى الكلي للمنحة خلال السنوات الثلاثة لفترة تجديد الموارد ثم يُخصم من إجمالي مبلغ الدين. ويقتطع هذا الرسم من كل مخصصات المنح مع تخصيص المبلغ المتبقي لبلدان صندوق التنمية الأفريقي حصرا.

4- صندوق التنمية الآسيوي

يوفر صندوق التنمية الآسيوي للجهات المانحة فيه الاختيار بين إطارين لتقاسم الأعباء بموجب التجديد الحادي عشر لموارده، على النحو التالي:

(1) تقاسم الأعباء المعدّل بموجب التجديد العاشر للموارد؛ أو
(2) تقاسم الأعباء بموجب التجديد العاشر للموارد.

وحددت حصص تقاسم الأعباء المعدّلة بموجب التجديد العاشر للموارد بناء على إجمالي المساهمات الصافية لسد فجوة التمويل في هذا التجديد، مما أدى إلى رفع حصة تقاسم الأعباء، لتمكن الصندوق من استلام كامل التعويض عن هذين البندين.

إلا أنه وفي حين أن معظم الجهات المانحة قد اختارت حصص تقاسم الأعباء المعدّلة بموجب التجديد العاشر للموارد، اختار القليل منها حصصه في تقاسم الأعباء بموجب التجديد العاشر للموارد لكل من مساهماته الأصلية ولبندي التعويض. ويرتبط تقاسم الأعباء بفترة التجديد العاشر لموارد صندوق التنمية الآسيوي، وهو التجديد السابق مباشرة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (عندما تمت الموافقة على المنح) حيث يتضمن التعويض في عمليات تجديد الموارد المستقبلية فترات تجديد متعددة لموارد الصندوق. وسيخضع إطار تقاسم الأعباء المقرّر اعتماده لبنود التعويض في فترة تجديد الموارد التالية (فترة التجديد الثانية عشر) للاتفاق بين الجهات المانحة خلال مفاوضات تجديد الموارد. وبالنسبة لصندوق التنمية الآسيوي، وافقت الجهات المانحة كذلك على تعويض المصرف عن أصول القروض الضائعة على أساس الدفع عند الاستحقاق.

كما تم الاتفاق بين المانحين على تعويض أصل المبالغ الضائع عند تقديم المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون خلال فترة التجديد التاسع للموارد، والتي بدأت في عام 2005. وأُدرج هذا الاتفاق في تقرير المانحين عن فترة التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الآسيوي، واعتمد مجلس إداراته تقرير إطار المنح. وشكل التعويض جزءا من مساهمات الجهات المانحة الإجمالية في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2013–2016).

نص مقترح إدراجه في قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء بتعويض الصندوق عن أصل المبالغ الضائعة نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون. وإضافة إلى ذلك، يؤكد على ضرورة تعويض الصندوق عن الخسائر الصافية في رسوم الفائدة وخدمة الدين المتكبدة نتيجة مخصصات لتمويل الإطار. وتحديدا:

(أ) يطبق مبدأ الدفع عند الاستحقاق الذي اعتمده المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 على مساهمات التعويض لإطار القدرة على تحمل الديون، وذلك تمشيا مع الممارسات المتبعة في سائر المؤسسات المالية الدولية؛

(ب) تستثنى البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من شرط المساهمة في التعويض عن سداد أصول المبالغ الضائعة فضلا عن الأشكال الأخرى من المساهمات الإضافية على أساس الدفع عند الاستحقاق؛

(ج) باستثناء المساهمات الإضافية التي يتلقاها الصندوق في شكل عنصر المنح لقروض الشركاء الميسرة أو المساهمات التكميلية غير المقيدة، فإن أي مساهمة إضافية تقدمها الدول الأعضاء يجب أن يطبقها الصندوق أولا لاستيفاء حصة الدولة العضو المعنية من تعويضات الإطار بصورة كلية أو جزئية. وبعد استيفاء حصة الدولة العضو المعنية من عبء التعويض بالكامل، يخصص الصندوق أي مبالغ متبقية من المساهمة الإضافية المتلقاة كمساهمات رئيسية للدولة العضو. ويستخدم الصندوق المبلغ الأصلي الضائع بغض النظر عن أي مخصصات بخلاف ذلك قد تكون هذه الدولة العضو قد قدمتها لسداد مساهماتها الإضافية؛

(د) وتعوض الإيرادات الضائعة (في شكل رسوم فائدة أو رسوم خدمة دين) بسبب زيادة المنح المقدمة بموجب الإطار عن طريق خفض حجم منح الإطار مقدما. وينفذ خفض الحجم هذا بواسطة آلية نهج الحجم المعدّل المحددة بسعر خصم يبلغ 20 في المائة ويعاد توزيعه على النحو الذي تحدده إدارة الصندوق، مع مراعاة الممارسات المتبعة في سائر المؤسسات المالية الدولية واستمرارية الصندوق على المدى البعيد.